نشرة صندوق النقد الدولي

كوالا لامبور: تخلص دراسة جديدة للصندوق إلى وجود ارتباط إيجابي بين الإصلاحات الهيكلية ونمو الإنتاجية في ماليزيا والبلدان الأخرى (الصورة: Blend Images/Newscom).

النمو العالمي

الصندوق يعزز تحليلاته ومشورته بشأن الإصلاحات الهيكلية

نشرة الصندوق الإلكترونية

9 نوفمبر 2015

- تثبت دراسة للصندوق أن للإصلاحات الهيكلية تأثيرا إيجابيا على نمو الإنتاجية
- أولويات الإصلاح ومردودها على الإنتاجية يتطوران مع تطور الاقتصادات
- الصندوق يعِد مجموعة من الأدوات التي تكفل تعميق التحليل والمشورة بشأن الإصلاحات الهيكلية

للإصلاحات الهيكلية تأثير على النمو، وغالبا ما يزداد مردودها عندما تكون حزمة متكاملة، حسب النتائج التي خلصت إليها دراسة جديدة أصدرها الصندوق.

وتفيد الدراسة بأن المردود المحتمل لمختلف أنواع الإصلاحات يتباين حسب مجموعات الدخل – فالإصلاحات الهيكلية التي عادة ما تكون أكثر فعالية في بلد منخفض الدخل قد لا تحقق نفس الأثر في بلد أكثر تقدما على مسار التنمية (انظر الرسم البياني 1).

ولكن الإصلاحات الهيكلية وحدها ليست حلا سحريا للنجاح الاقتصادي الكلي، حسبما يؤكد المؤلفون.

وفي هذا الصدد، يقول السيد سانجايا بانث، نائب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالصندوق: "يبدو أن الشعور القوي بملكية الإصلاحات والقدرة على مواصلتها يشكلان عاملين حيويين لجني ثمار التحسن في الإنتاجية والنمو".

مردود الإصلاحات على الإنتاجية

داخل كلة فئة من فئات البلدان، من الضروري تحديد مجالات الإصلاح ذات الأولوية التي يرجح أن تحقق المردود الأكبر

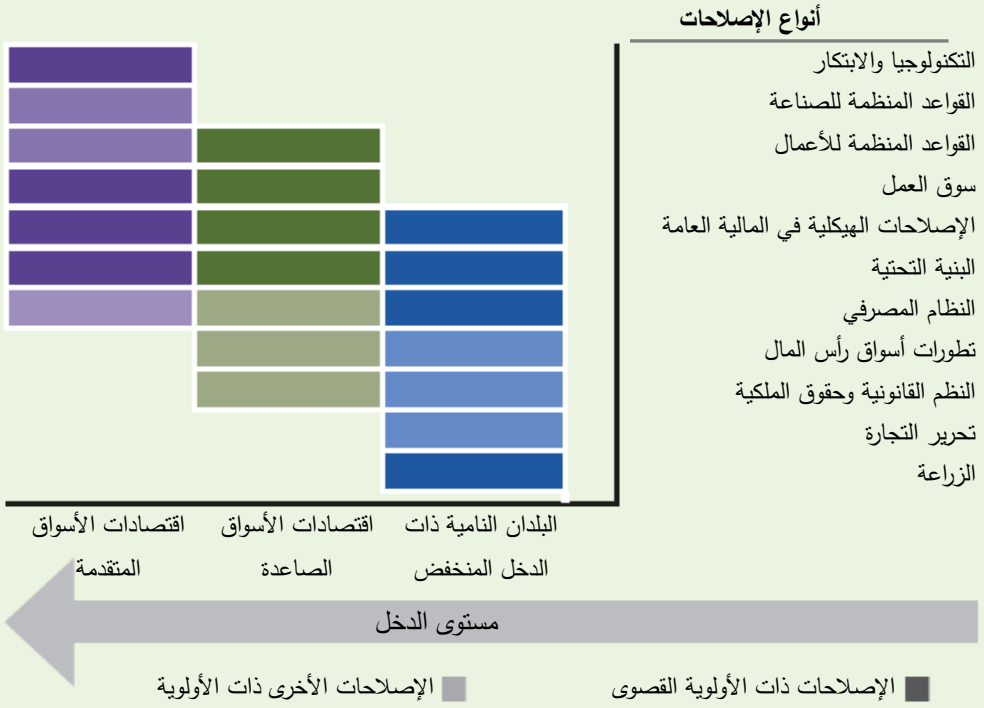

ملحوظة: المقارنات بين الإصلاحات داخل كل مجموعة بلدان. الظلال الداكنة تعني تحقيق مردود أكبر من الإصلاحات.

استعادة إمكانات النمو

لتحقيق الصحة الاقتصادية، كثيرا ما تحتاج البلدان إلى إجراء تغييرات في الهيكل الأساسي الذي ترتكز عليه اقتصاداتها. والإصلاحات الهيكلية هي تدابير تهدف إلى رفع الإنتاجية عن طريق تحسين الكفاءة الفنية للأسواق والهياكل المؤسسية، أو الحد من المعوقات أمام توزيع الموارد بكفاءة. وتتراوح هذه الإصلاحات من تدابير متنوعة على غرار إصلاحات الرقابة المصرفية وقوانين حقوق الملكية إلى تغييرات في معدلات التعريفات أو قواعد التعيين والفصل.

ويعمل الصندوق على تعزيز دور الإصلاحات الهيكلية في دعم إمكانات النمو – وهو تحد أساسي أمام صناع السياسات منذ الأزمة المالية العالمية، حين أصبح كثير من البلدان يدور في حلقة من النمو الباهت والبطالة المرتفعة. وقد شهد معظم البلدان تقريبا تباطؤا في نمو الإنتاجية، مع ضعف إمكانات النمو في كثير من الحالات.

واعتبارا من تاريخ وقوع الأزمة منذ ست سنوات، تتعرض سياسات دعم الطلب وإنعاش النمو في الكثير من البلدان – مثل تدابير التنشيط المالي والسياسة النقدية غير التقليدية – لخطر انتفاء الفعالية أو فقدان الحيز المتاح للمناورة من خلالها. وفي

هذه الظروف، يتحول صناع السياسات بصورة متزايدة إلى الإصلاحات الهيكلية كوسيلة لتكميل الجهود الأخرى الرامية إلى إعطاء دفعة البدء لتحقيق النمو.

وبالرغم من أن الصندوق كثف جهوده منذ الأزمة للنظر في كيفية تأثير الإصلاحات الهيكلية على النتائج الاقتصادية، فإن الدراسة الجديدة تهدف إلى مساعدة الصندوق على اتخاذ منهج أكثر استراتيجية تجاه مجالات الإصلاح الهيكلي التي قد تستحق اهتماما أكبر، حسبما دعت جولة 2014 من جولات مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات.

ويقول السيد كريس باباجورجيو الذي شارك في قيادة فريق الدراسة مع السيدة كارين أونغلي: "إذا كان للصندوق أن يستثمر بصورة أكثر منهجية في دعم احتياجات الإصلاح لدى البلدان الأعضاء، ينبغي أن نصبح أكثر إلماما بالعلاقة بين الإصلاحات والأداء الاقتصادي الكلي."

استقاء الدروس من التجربة

تبحث الدراسة العلاقة بين اتجاهات الإصلاح العامة والإنتاجية، مع النظر في انعكاسات الإصلاحات واسعة النطاق وكذلك "موجات" الإصلاحات التي تنفذ فيها عدة إصلاحات بالتوازي.

وفي الحالتين، يخلص المؤلفون إلى وجود رابطة إيجابية بين الإصلاحات الهيكلية ونمو الإنتاجية. بل لوحظ تحقيق مردود أكبر حين تتم عدة عمليات إصلاح بالتوازي، كما يقول المؤلفون، ولكن مزيدا من العمل سيكون مطلوبا لمعرفة كيف تستطيع البلدان الجمع بين هذه الإصلاحات الهيكلية وتحديد تسلسلها لكي تحقق أنجع النتائج.

كذلك تؤكد الدراسة أنه تبين أن الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة (على غرار التدابير التي تستهدف تحسين الإدارة الضريبية، وكفاءة الإنفاق، وعمليات الميزانية) وإصلاحات القطاع المالي – وكلاهما في صميم مسؤوليات الصندوق – تكتسب أهمية كبيرة في جميع البلدان الأعضاء.

وبالإضافة إلى فحص البيانات المتعلقة بالأربعين عاما الماضية، يتم في الدراسة استكشاف الدروس التي يمكن استخلاصها من ست دراسات حالة – أرمينيا وأستراليا وماليزيا وبيرو وتانزانيا وتركيا (انظر الرسم البياني 2). ويعزز معظم هذه التجارب النتائج التي يخلص إليها التحليل التجريبي. وفي هذا السياق تقول السيدة أونغلي: "أنجح البلدان في مجال الإصلاح اتبعت منهجا أشمل بوجه عام، حيث كانت الإصلاحات الهيكلية عنصرا مكملا للسياسات الاقتصادية الكلية السليمة."

كذلك أجرى المؤلفون مسحا لخبراء الصندوق الذين قادوا فرقا قُطْرية، بغية قياس مدى أهمية الإصلاحات الهيكلية المختلفة في سياق المناقشات الحالية مع البلدان الأعضاء. وتؤكد النتائج أن احتياجات الإصلاح تتطور مع تطور الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يرجح أن تكون الإصلاحات الزراعية أهم في البلدان منخفضة الدخل، بينما يتسم الابتكار وإصلاح سوق العمل بأولوية أكبر في أغلب الاقتصادات المتقدمة.

اللحاق بالموجة

التحول المبهر الذي حققته ماليزيا على مدار الأربعين عاما الماضية يتزامن مع "موجات" الإصلاحات الهيكلية المستمرة التي تطورت مع احتياجاتها التنموية.

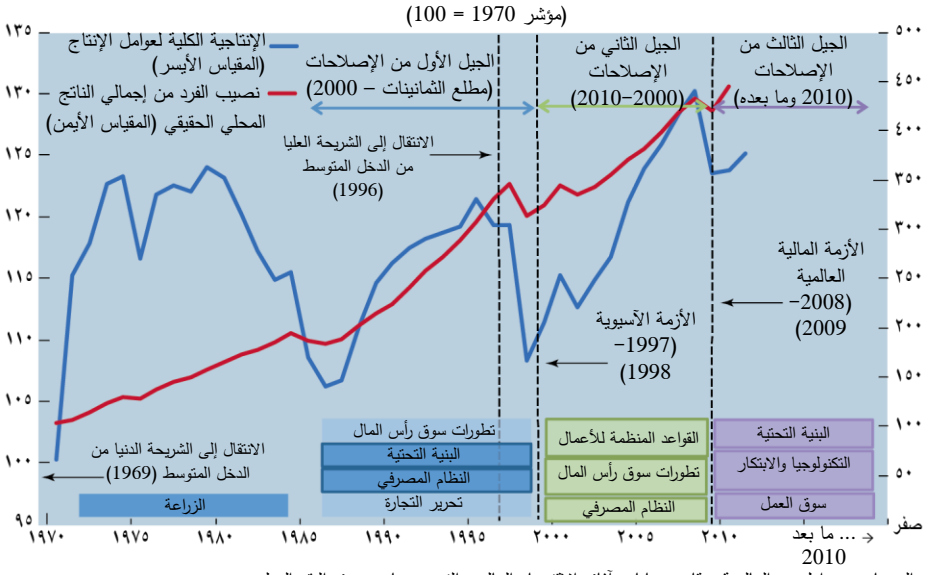

المصادر: جداول بن العالمية؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التي يعدها صندوق النقد الدولي.

الخطوات القادمة

بناء على الجهود التي بذلت مؤخرا، يخطط الصندوق لمواصلة تعزيز الركيزة التحليلية والأدوات التشخيصية التي تستطيع فرق الصندوق القُطْرية الاستفادة منها في تحليلاتها وحواراتها مع البلدان الأعضاء. وهناك جانب آخر في هذا الجهود سيساعد في تبادل خبرات البلدان على صعيد السياسات والاستفادة منها. ومع تطوير هذا العمل، ينبغي أن يكفل الصندوق ما يلي:

- أن يكون مؤهلا لاستيعاب كل القضايا الهيكلية الأساسية لصحة الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء والتركيز على الانعكاسات الاقتصادية الكلية في المشاورات معها؛
- أن يقصر مشورته المعنية بالسياسات على المجالات التي يمتلك فيها الخبرة اللازمة، مع استكشاف إمكانية بناء الخبرة اللازمة في مجالات مختارة من المجالات عالية التأثير التي يكثر عليها الطلب، مثل قضايا البنية التحتية وسوق العمل؛
- توثيق التعاون مع الهيئات الأخرى بشأن الإصلاحات الهيكلية التي لا تدخل في مجالات خبرة الصندوق الأساسية.

روابط ذات صلة

طالع البحث
طالع دراسات الحالة
الإصلاحات والنمو
ما هي السياسات الهيكلية
مجلة التمويل والتنمية تناقش الإصلاحات الهيكلية